العرب
الإثنين 2021/08/30
السنة 44 العدد 12164

قوانين الإعلام السودانية تختبر تعهدات السلطة الانتقالية بحرية الصحافة

استقلالية وسائل الإعلام على المحك بسبب عملية الضبط المالي

للقوانين جوانب إيجابية بمنع مصادرة الصحف

تعد مسودة القوانين التي أعلنت عنها الحكومة السودانية اختبارا لجدية السلطة الانتقالية في التعامل مع مطالب الصحافيين بتعزيز حرية الصحافة والإعلام، والتي يجري التعامل معها باعتبارها هدفا سياسيا للمرحلة الحالية.

الخرطوم - تشهد أروقة وسائل الإعلام السودانية نقاشات محتدمة حول مسودات قوانين الإعلام الجديدة وتأثيراتها على مستقبل حرية الإعلام، وسط جملة من الاعتراضات على بنودها المرتبطة بآليات الحصول على المعلومات وترخيص الكيانات والمؤسسات الصحافية.

وتدعم الحكومة النقاشات الجارية على مستويات مختلفة بشأن مشاريع القوانين الثلاثة وهي: قانون الصحافة وقانون حق الحصول على المعلومات وقانون الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون، وأعلنت وزارة الثقافة والإعلام عقد ورش عمل للتوافق عليها قبل إجازتها بشكل نهائي من السلطة التشريعية والتي باتت ممثلة في الحكومة الانتقالية ومجلس السيادة لغياب البرلمان حاليا.

حاتم إلياس

السودان يواجه مشكلة تمويل الإعلام من جانب جهات خارجية مجهولة

درة قمبو

أوضاع الصحف والقنوات بحاجة لتدخلات حكومية عاجلة لإنقاذها

وتحاول الحكومة بناء جدار الثقة بينها وبين العاملين في الحقل الإعلامي بعد أن تسببت ممارسات بعض الأجهزة الأمنية وهيئات رسمية في ارتكاب تجاوزات بحق الصحافيين وتركت فجوة أصبحت بحاجة إلى جهود فاعلة لتضييقها.

وأعلن صحافيون سودانيون مؤخرا مقاطعة أخبار القوات المسلحة لمدة ثلاثة أيام.

ونفذوا وقفة احتجاجية الثلاثاء الماضي أمام مجلس الصحافة والمطبوعات الصحافية في الخرطوم، احتجاجا على الاعتداء بالضرب على الصحافي علي الدالي عضو اللجنة التمهيدية لاستعادة نقابة الصحافيين، من جانب القوات الأمن في واقعة تكررت للمرة الثالثة منذ سقوط نظام الرئيس السابق عمر البشير. ومع أن السلطة الانتقالية أعلنت نيتها تعديل القوانين القمعية التي وضعها النظام البائد منذ الإطاحة به قبل أكثر من عامين، إلا أنها لم تشهد تطورات حقيقية، وإن كان التطور بدا ملحوظا على مستوى فتح المجال العام وإتاحة العمل الصحافي بحرية كبيرة، لكن ظلت البيئة القانونية المنظمة للعمل من دون تعديل، ما وضع قيودا على الإعلاميين الذين يخشون من تطبيق بعض القوانين الصارمة عليهم.

وتعد مسودة القوانين التي أعلنت عنها وزارة الثقافة والإعلام مطلع أغسطس الجاري، وكيفية تعامل السلطة الانتقالية مع مطالب الصحافيين ومدى الاستجابة للتعديلات التي من المتوقع إدخالها عليها، اختبارا لقناعة السلطة الانتقالية بحرية الصحافة والإعلام، والتي يجري التعامل معها باعتبارها هدفا سياسيا، وتبدو الترمومتر لقياس مستوى الالتزام بتنفيذ أهداف الثورة على البشير التي كان شعارها الأول الحرية.

وتركزت الانتقادات التي وجهها صحافيون إلى مسودة القوانين الجديدة في أنها وضعت ضوابط صارمة لإحكام الشفافية المالية المطلوبة للصحف للتعامل مع أزمات اختراق المال السياسي للصحف إلى درجة أنها تبدو فيها استقلالية وسائل الإعلام على المحك نتيجة التدخلات الحكومية في عملية الضبط المالي.

ويخشى الصحافيون من أن تكون خطوة إنشاء مجلس الصحافة الذي نصت عليه مسودة قانون الصحافة مقدمة لتدخل حكومي في عمل الصحف والمواقع الإلكترونية، لأن الحكومة تتولى مهمة تعيين أعضائه، وإن تحدثت بنوده عن استقلاليته سيظل تابعا لها، وسوف يتولى المجلس مهمة محاسبة كل صحافي أو مؤسسة صحافية تنتهك ميثاق الشرف أو تتنكر لقواعد السلوك القويم التي تحددها مواثيق العمل المتفق عليها.

وأثار العديد من القائمين على إدارات المؤسسات الصحافية مشكلات تتعلق بالحصول على تراخيص العمل في القوانين الجديدة التي حظرت مزاولة أعمال أي مؤسسة إعلامية طالما لم تقم بإخطار مجلس الصحافة، ما أفضى إلى مقارنات عديدة بين القانون الجديد ونصوص ترخيص الصحف وفقا لقانون الصحافة والمطبوعات الذي أقره نظام البشير في العام 2009.

وتركزت غالبية الانتقادات على قانون المعلومات حيث جاءت نصوصه فضفاضة في ما يتعلق بالوصول للمعلومات ذات الطابع السياسي وتلك المتعلقة بالأمن القومي، وحظره الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأسرار التجارية وتتضمن توصيات أو استشارات تُقدم قبل اتخاذ قرار بشأنها، ويشمل ذلك المراسلات السرية وذات الطبيعة الشخصية ولم يوضح طبيعة المراسلات التي تخص المسؤولين أو المواطنين.

وقالت الصحافية درة قمبو لـ"العرب" إن المشكلة في مشروعات القوانين المعروضة أنها لم تحظ بمشاورات واسعة في مرحلتها الأولى ولم يجر أخذ رأي أصحاب الشأن والأكاديميين وبالتالي فإدخال تعديلات سيكون بحاجة للمزيد من النقاشات والمشاورات، وكعادة غالبية القوانين لن تحظى بتوافق كامل، لكن في كل الأحوال تخفف القوانين الجديدة من القيود والمحاذير التي وضعها النظام السابق على حرية الصحافة.

وتعرضت اللجنة الاستشارية التي شكلتها وزارة العدل السودانية لوضع مشروعات القوانين لانتقادات لاذعة، إذ كان من المقرر أن يجري تشكيلها من جانب وزارة الثقافة والإعلام على أن تتضمن إعلاميين وخبراء متخصصين، غير أنها ضمت قيادات حزبية وشارك فيها ممثلون ينتمون لحركات مسلحة، وقلة من الصحافيين لا يحظون بتوافق كبير عليهم.

وأضافت قمبو في تصريح لـ"العرب" أن أوضاع الصحف الورقية والقنوات التلفزيونية بحاجة لتدخلات حكومية عاجلة لإنقاذها أولا في ظل غياب الدعم التام للدولة التي أثرت سلبا على أوضاعها الاقتصادية، وهو ما جعل المؤسسات الإعلامية رهينة الإعلان الذي يأتيها من مؤسسات وكيانات اقتصادية تابعة لجهات على رأس السلطة الانتقالية ولذلك لا تستطيع أن تتعرض لفسادها.

وأشارت إلى أن تعديلات قوانين الإعلام لا بد أن تتضمن إعفاء الصحف من ضرائب ورق الطباعة الذي أدى لإغلاق العديد من الصحف، والأهم أن تتضمن طباعة الصحف داخل مطابع حكومية تتبع جهات صحافية بعيدا عن المطابع التابعة للجيش، ما قد يُعرض الصحف للحجب أو يجعلها رهينة مواقف الجهات المسؤولة عن صدور أوامر الطباعة.

ومع أن الصحافية درة قمبو وغيرها من الصحافيات والصحافيين لديهم قناعة بأن أوضاع الحريات أفضل الآن، لكنهم يؤكدون أن هناك من يتعرضون للضرب ضحية بلاغات تستهدف وقف أقلامهم وأصواتهم ومازال البعض منهم يتلقى تهديدات من جهات متعددة، وأن حداثة دخول البلاد مجال الحريات تؤدي إلى وقوع أخطاء عديدة قد لا يكون بعضها مقصودا نتيجة تعقيدات الوضع القانوني والسياسي والأمني في البلاد.

ويتفق العديد من الصحافيين على أن القوانين الجديدة ترسخ لإيجابيات لا يمكن نكرانها، لأنها منعت مصادرة الصحف وإغلاقها وإيقافها، ونصت على منع الرقابة، وحماية مصادر معلومات الصحافي، وأتاحت لأول مرة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الإعلام والمؤسسات الأكاديمية لضمان التطوير المستمر للمهنة وأوضاعها.

وتضيق مسودة القوانين الخناق على توظيف المال السياسي في وسائل الإعلام وسط محاولات اختراق تعرضت لها مواقع سودانية من جانب منظمات وجهات تابعة لكل من قطر وتركيا بغرض دعم فلول النظام السابق.

ويحظر مشروع قانون الصحافة الجديدة على "الصحافي أو الصحافية قبول تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات محلية أو أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويحظر أن يتلقى الصحافي أو الصحافية من جهات حكومية أي معونات ما لم تكن جزءا من إعانات عامة ومعلنة ومطبقة على الجميع بكامل الشفافية".

وأوضح الناشط السياسي والحقوقي حاتم إلياس لـ"العرب" أن السودان يواجه مشكلة تمويل الإعلام من جانب منظمات وجهات خارجية مجهولة المصدر، ما يجعل هناك شبهات لتوجيه الرأي العام تجاه قضايا محددة تخدم أجندتها ولا تصب في صالح دعم القضايا الوطنية، في حين أن التمويل يمكن توجيهه لقطاعات حيوية تفيد المجتمع.

وأشار إلى أن هناك حالة من السيولة والفوضى تسيطر على الإعلام الإلكتروني منذ اندلاع الثورة بحاجة إلى قوانين تضبط المشهد وتسد الفجوة القانونية بعد أن تحولت الكثير من المواقع إلى مصانع لفبركة الأخبار واستخدامها في الصراع السياسي.

مدير جديد لوكالة الأنباء الجزائرية بعد سلسلة من الأخطاء المهنية

الجزائر - أعلنت السلطات الجزائرية السبت إنهاء مهام مدير وكالة الأنباء الرسمية وتعيين خليفة له، ضمن سلسلة من الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا لتنظيم القطاع.

وأفادت وزارة الاتصال (الإعلام) الجزائرية في بيان بأنه "في إطار تنظيم القطاع أشرف وزير الاتصال عمار بلحيمر السبت على تنصيب سمير قايد مديرا عاما لوكالة الأنباء الجزائرية".

وأضاف البيان أن المسؤول الجديد خلف فخرالدين بلدي في المنصب ذاته. وقد عين مدير عام وكالة الأنباء الجزائرية السابق فخرالدين بلدي مطلع أغسطس 2019 بعد انطلاق مسيرات الحراك الشعبي الذي أعقب الإطاحة بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وفي نهاية مايو الماضي عين شعبان لوناكل مديرا عاما جديدا للتلفزيون الجزائري الحكومي (رسمي) خلفا لفتحي سعيدي الذي شغل المنصب على مدى حوالي شهر بالنيابة، بعد إنهاء مهام مديره السابق أحمد بن صبان مطلع الشهر ذاته.

ومدير وكالة الأنباء الجزائرية الجديد صحافي وتقلد منصب مدير مكتبها الجهوي (الإقليمي) بولاية وهران، والذي يضم ولايات شمال غربي البلاد.

ويرى الكثيرون من داخل الوسط الصحافي أن هذه الخطوة تأخرت كثيرا إذ وقعت وكالة الأنباء الجزائرية في أخطاء مهنية فادحة وكان من المفترض تغيير قيادتها منذ وقت طويل، باعتبار مدير الوكالة هو المسؤول عن مسيرتها المهنية لاسيما أنها الوكالة الرسمية للدولة.

وتسببت الوكالة في حرج بالغ للجزائر، بعد أن أصدر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بجنيف في سبتمبر 2020 بيانا سلط فيه الضوء على معلومات وصفها بـ"الملفقة في ما يتعلق بالجزائر". وقالت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إن "الوكالة الجزائرية نشرت مقالا مغلوطا بني على معلومات مفبركة، وإنها استندت إلى تصريحات لشخص قدمته كسكرتير في مكتب المنازعات في الأمم المتحدة وهذا الشخص غير موجود ضمن موظفي الأمم المتحدة والمكتب المذكور ولا علاقة له بقضايا حقوق الإنسان".

وتطرق مجلس الوزراء مؤخرا إلى فوضى قانون السمعي البصري للبحث في سبل تنظيمه وتقنينه، بسبب ما يعيشه القطاع من فوضى والانتقادات الدائمة التي تطال أداءه.

> وكالة الأنباء الجزائرية وقعت في أخطاء مهنية فادحة في الفترة الأخيرة، وتسببت في إحراج الجزائر بنشرها أخبارا ملفقة

لكن صحافيين يشيرون إلى أن هناك خطوات حكومية متزايدة للضغط على وسائل الإعلام تحت مسمى الضبط والتنظيم، حيث تم تكليف وزير الاتصال مؤخرا بمهمة خاصة في المرحلة المقبلة وهي استكمال إنشاء مؤسسات ضبط قطاع الاتصال.

وطلب رئيس الوزراء أيمن عبدالرحمن من بلحيمر ضمان توفير "شروط ممارسة مهنة الصحافة القائمة على حرية الرأي والتعبير وأخلاقيات المهنة".

وقدم بلحيمر لأعضاء الحكومة عرضا حول استراتيجية الاتصال الحكومي تمحور حول تطوير الاتصال المؤسساتي والأساليب التي يتعين اعتمادها لتحسين الإعلام الموجه للمواطن.

طوابير من الصحافيين الأفغان تنتظر الإجلاء

كابول - أفاد الاتحاد الدولي للصحافيين أنه تلقى طلبات إجلاء من أكثر من ألفي صحافي أفغاني.

وقال الاتحاد، وهو أكبر منظمة عالمية للصحافيين، إنه لجأ إلى حركة طالبان لترتيب مرور آمن للصحافيين الأفغان من مطار كابول.

وقال نائب الأمين العام للاتحاد جيريمي دير لصحيفة باكستانية إنهم تلقوا بالفعل طلبات من عاملين بوسائل الإعلام الأفغانية عبر منظمات تابعة للاتحاد.

وفي حديثة لصحيفة "ذا نيوز" قال جيريمي إن "الاتحاد لجأ إلى دول أوروبية مختلفة، بما فيها إسبانيا ومقدونيا الشمالية وفرنسا والمكسيك وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا لإصدار تأشيرات والمساعدة في إجلاء الصحافيين الأفغان".

غير أنه أوضح أنه لا توجد أيّ دولة مستعدة لاستقبال أكثر من عشرة إلى 15 صحافيا. ومع تلقي الطلبات يوميا، يرتفع العدد باستمرار.

وأضاف أن "مراقبة الاتحاد للوضع على الأرض تكشف عن وجود حالة من الذعر واليأس في الوسط الإعلامي في أفغانستان. إننا قلقون بشأن الوضع في أفغانستان ونأمل أن تتعاون طالبان معنا".

وتزداد المخاوف على حرية الإعلام في أفغانستان مع تواصل نداءات الاستغاثة من قبل الصحافيين الذين يخشون البقاء في البلاد ولا يثقون بتعهدات طالبان.

وقال المصور الأفغاني مسعود حسيني الحائز على جائزة "بوليتزر" في 2012 إن الحكام الجدد في أفغانستان يفرضون قيوداً على الصحافيات بشكل خاص.

وأضاف حسيني الموجود حاليا في هولندا لوكالة "فرانس برس" التي كان يعمل معها في السابق "سيكون الوضع سيئا جدا. إنهم يسعون لقتل وسائل الإعلام لكنهم يفعلون ذلك ببطء"، لافتاً إلى أنه "عندما تقبض طالبان على أحد، أولاً يقبضون عليه ثم يقتلونه، وهذا ما يحصل الآن لوسائل الإعلام عموماً".

وأعلنت إدارة الثقافة والإعلام المحلية في قندهار، المعقل الأصلي لطالبان، في بيان لها أن على جميع وسائل الإعلام المحلية منع بث الموسيقى وبث أيّ برنامج فيه صوت نسوي.

صور الصحافيات الأفغانيات ستصبح من الماضي